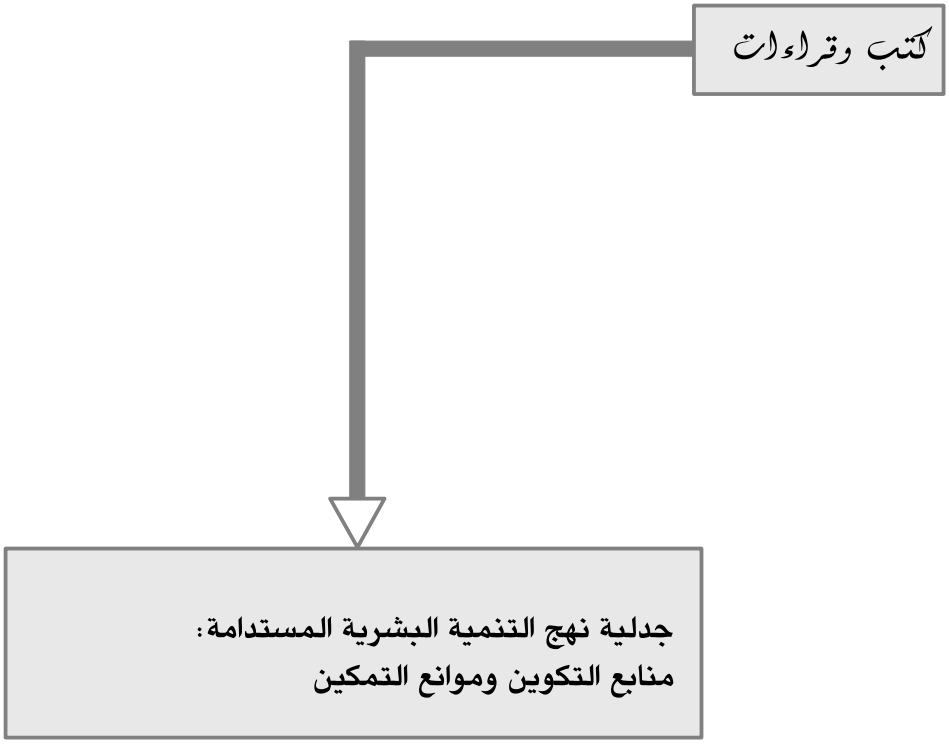
كتب وقراءات
جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة:
منابع التكوين وموانع التمكين

باسل البستاني

جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩). ص ٢٧١.

سلمى بهاء الدين(*)

باحثة اقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مقدمة

جاءت ولادة نهج التنمية البشرية المستدامة في مطلع التسعينيات من القرن العشرين لتشكّل بديلاً لواقع نظام اقتصادي واجتماعي دولي ارتبكت أسسه في كلّ المواقع. ومن ثمّ يستهدف هذا الكتاب بيان كلّ من الظروف التي فرضت الولادة، والمسار الذي اتخذه النهج ما بعدها حتّى الوقت الحاضر، حيث إنّها بالفعل قصة جديرة بأن تروى، فسجلها الموثّق منذ بدايتها اتخذ مسارين متزامنين، بداية من استمرار بلورة الأفكار والبرامج المعدّة التي احتواها تتابع إصدارات تقارير التنمية البشرية السنوية الدولية من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مروراً باستجابة الدول النامية لتبنّي فلسفة النهج واعتماد برامجه وسياساته.

ومن هنا، ينصبّ الهدف الأساسي لهذا الكتاب حول تقديم محاولة تحليلية جادّة للتعرّف على نهج التنمية البشرية المستدامة من خلال استعراض لجوهر فلسفته، وأعمدة بنائه، ومنابعه، بما فيها التراثية بخاصة، وتحدياته وآفاقه، سعياً إلى بلورة موقف من اقتناع تجاه فرصة أن يكون النهج بديلاً رصيناً لفلسفة الليبرالية الاقتصادية الجديدة السائدة، وبالتالي إمكانية تحقق ذلك على صعيد الممارسة.

يستعرض الكتاب تسعة فصول، تبدأ بتناول البيئة الدولية التي كانت حافزاً دافعاً إلى ولادة النهج في **الفصل الأوّل**، يتبعه توضيح لمحتويات النهج التي وردت في تقارير التنمية البشرية الدولية في الفصلين **الثاني** و**الثالث**، والتي أعيد بناؤها في «نموذج تحليلي» في **الفصل الرابع**، ثمّ يؤكّد **الفصلان الخامس** و**السادس** الترابط العضوي بين النهج والتراث العربي الإسلامي كمنبع لفلسفته. كذلك أدرجت خلاصة مركّزة لكامل مكوّنات النهج في **الفصل السابع** تمهيداً لعرض موسّع لمأزق استراتيجية التنمية الدولية في **الفصل**

(*) البريد الإلكتروني: salma_bahaa@hotmail.com.

الثامن، وأخيراً جرى توثيق للحصاد المرّ لممارسات هذه الاستراتيجيا، وما نتج منها من تحديات التطبيق الفعلي لبرامج وتوجّهات نهج التنمية البشرية المستدامة في **الفصل التاسع**. ويختتم الكتاب بتأملات تعكس حالة التناقض بين الاقتناع بجدلية التنمية البشرية أو رفضها.

الفصل الأوّل: تطورات حيوية في البيئة الدولية

تباينت الأحداث على الصعيد الدولي منذ الحرب العالمية الثانية في المكوّنات، ولكنها ترابطت في المسارات، وتخللتها مفترقات بالغة التأثير في تغيير طبيعة واتجاه تلك المسارات، كما يلي:

١ ـ التحولات الهيكلية: أحدثت التحوّلات الهيكلية التي تشكّلت تغيّرات جذرية في البناء الاقتصادي والاجتماعي في مسيرة التطور. وتظهر المؤشرات انخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في كلّ من الإنتاج والدخل والعمالة، ومحدودية قدرة القطاع الصناعي على استيعاب العمالة الفائضة، والنمو المحسوس في قطاع الخدمات، عند مقارنة تطور الدول الصناعية ماضياً بتنمية تلك النامية حاضراً. كذلك، تظهر النتائج المترتبة على تدهور الإنتاج والعمالة في الدول النامية، وتأثير ذلك في معدلات الهجرة الداخلية والخارجية.

٢ ـ الأطر النظمية: تمثلت في ثلاثة أنظمة خلال الفترة (١٩٤٥ ـ ١٩٩٠)، هي النظام الرأسمالي، وهو نظام الغرب الذي دعمته أمريكا؛ والنظام الاشتراكي بقيادة روسيا، وكان نظاماً مستقلاً؛ وأخيراً النظام النامي الذي اتبعته الدول النامية، حيث بقيت بين النظامين السابقين.

٣ ـ المرتكزات المؤسسية: تنقسم بين مستوى شمولي يتمثل في منظومة الأمم المتحدة، وآخر اقتصادي متخصّص، يضمّ صندوق النقد والبنك الدوليين، والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة والتجارة (الغات)، التي أُنشئت على غرارها منظمة التجارة الدولية التي تعنى بشؤون التبادل التجاري، وغيرها من الأطر السياسية والعسكرية.

٤ ـ التدفقات المالية الدولية: ارتفعت قيمة إجماليها (إلى الدول النامية) خلال الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٩١) بفضل مساعدات التنمية الرسمية، وهيمنة المصادر الخاصة للتدفقات، والتمويل الائتماني المصرفي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وحاجة الدول النامية إلى موارد مالية من أجل عملية التنمية.

٥ ـ المفترقات: تضمّنت **الثورة النفطية** وأثرها في أسعار النفط، ومن ثمّ **التدفقات السلعية والمالية** في الجهات المنتجة والمستهلكة له، و**أزمة المديونية الدولية** الناتجة من إقراض الدول النامية، وعملية **إعادة هيكلة الدين** بعد الأزمة التي عانت فيها الدول النامية ضعف قوتها التفاوضية، ومن ثمّ تحمّل تكاليف تسوية الأزمة بالكامل. وقدتحوّلت القضية بعد انفجارها إلى تطور حاسم في تطويق قدرات التنمية في هذه الدول، نظراً إلى فداحة عبء الدين عليها.

٦ ـ برامج الإصلاح الاقتصادي: التحمت استراتيجية المديونية الدولية ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي تتضمن الاستقرار من خلال اعتماد التقشف المالي والنقدي،

وتعديل معدلات الصرف للعملة الوطنية، والتثبيت/ التكييف الهيكلي من خلال سياسات تهدف إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي على المديين المتوسط والطويل، ولكنها في الوقت نفسه كانت ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية واسعة، مثل إلغاء الدعم وتحرير التجارة وسوق العمل وغيرها.

٧ ـ انهيار المنظومة الاشتراكية: أي انهيار النظام الاشتراكي، مما جعل من النظام الرأسمالي مهيمناً.

ومن ثمّ شهدت نهاية الثمانينيات فجوة بلا حدود بين العالمين المتقدم والنامي.

الفصل الثاني: تطور مفاهيم النمو والتنمية البشرية

بداية من تبلور نموذج المنفعة الحدّية (Marginal Utility Model) في أواخر عقد القرن التاسع عشر، الذي أحدث تحوّلاً مهماً في التوجه النظري الاقتصادي، وعزّزته المدرسة الكلاسيكية الجديدة التي تبنّته، مروراً بالعقود الأخيرة، حيث تفاقمت المشاكل الاقتصادية والسياسية لأغلبية دول العالم، مع قصور الأطر النظرية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، مما دفع إلى إدراك أهمية الجانب البشري في قضايا النمو والتنمية، وصولاً إلى مطلع التسعينيات، حينما حاول نهج التنمية البشرية المستدامة إعادة التوازن بين النظرية والواقع.

وامتداداً لتطور النظرية الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة، ظهرت نظرية النمو الاقتصادي التقليدية، حيث الليبرالية وحرية السوق، وبالتالي ضرورة تحديد دور الدولة على الصعيد الاقتصادي، وارتكزت على اشتراط ضرورة وكفاية النمو لتحقيق التقدّم الاقتصادي، واعتبار الدخل مؤشرا أساسياً لقياس الرفاهية، ومعاملة النمو والتنمية كمفهوم واحد. ومن ثمّ كان النمو الاقتصادي هو تراكم لرأس المال المادي، مقترناً بتوسع القوى العاملة من دون النظر إلى رأس المال البشري، واعتباره خارجاً عن عملية الإنتاج، وهو الجانب الذي انتقد من هذا النموذج مع إهماله الجانب الاجتماعي، وتأكيد عدم القدرة على إدامة النمو، وتدمير البيئة، وانحسار العدالة في توزيع المنافع، فقط.

وبفعل استقلال العديد من الدول النامية، وتطلعها إلى تحقيق تقدّم مادي وعدالة اجتماعية، تمّ بناء نموذج استناداً إلى هارود ـ دومار (Harrod-Domar) ولويس (Lewis) وغيرهما، وقد تمثلت أهدافه في ضرورة إعادة توزيع منافع التقدّم الاقتصادي بعدالة أكبر، وخلق فرص عمل، وتوفير الحاجات الأساسية للسكان، مع إعطاء الدولة دوراً ريادياً في تحقيق أهداف التنمية المطلوبة، ولكنها ووجهت بأعباء مالية وديون متراكمة وغيرها من البطالة والفقر، مما أفقدها القدرة على تحقيقها، واختتمت بالأزمة الاقتصادية في الثمانينيات.

وفي محاولة لحلّ المشكلة التي خلفتها النظرية التقليدية، حيث أهملت البعد البشري، ظهرت في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات نظريات تؤكد أهمية التنمية البشرية، وأنها القوة الدافعة الحقيقية إلى التقدّم الاقتصادي. ومن هنا برزت مقارنات بين كون العامل البشري خارجاً عن الإنتاج الاقتصادي (Exogenous) أو أنّه يزيد من الإنتاجية، وبالتالي مؤثر داخلياً

(Endogenous). ومن ثمّ ظهر بُعدا تنمية الموارد البشرية (Human Resources Development)، ونظرية البحث والتطوير (Research and Development)، وكيف أن التعليم يزيد من إبداع البشر الذي ينعكس مع مزيد من البحث والتطوير على العملية الإنتاجية، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة ومزيد من وفورات الاختراعات والابتكارات.

ونظراً إلى بقاء العنصر البشري وسيلة دون غاية تحكمه عوائده، وفقاً للسوق، مما يعوق عملية التنمية، برزت فكرة الاستدامة لأول مرة في استراتيجية الحماية الدولية التي أقرّها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة في العام ١٩٨٠. وتم تعريف التنمية المستدامة على أنّها تنمية تضمن حاجات الجيل من دون تطويق قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وفي العام ١٩٩٠، صدر أول تقرير للتنمية البشرية الدولي من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث تمّ توقيع وثائق المبادئ المتعلّقة بالإدارة السليمة للبيئة، وأصبحت الوثيقة الرئيسيّة في شأن التنمية المستدامة دولياً.

وقد ركّزت الانتقادات، الموجهة إلى نظريات النمو السابق ذكرها، على كيفية التعامل مع البعد الاجتماعي، كالعدالة والتوزيع بصفة عامة، والعامل البشري بصفة خاصة. كذلك أشارت إلى عدم قدرتها على إدامة عملية النمو والتنمية في جانبها البشري، وفي كيفية استغلالها للموارد الطبيعية تطبيقياً. ومنذ السبعينيات، ارتفعت حدّة الانتقادات، وتوسّعت، وظهرت لها ريادات وأشكال عدة، مثل منبر نادي روما، والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، والاعتماد على الذات كبديل لمسار التنمية الدولية، والرفاهية حيث تدعو إلى النظر إلى القيمة الإنسانية، وتقرير فيلي برانت الذي استهدف تأكيد خطورة الانفلاق بين الأغنياء والفقراء، وحركة السلام الأخضر للحفاظ على البيئة، ونهج الحاجات البشرية الأساسية حيث اهتم بقضايا التجارة والمعونة والعمالة الرسمية، والإصلاح الاقتصادي الذي أشير إليه في الفصل السابق، وأخيراً الحركة الاقتصادية النسوية، انتقاداً لتحيّز البناء النظري ضدّ الجنس (Gender) ونداء بالمساواة بين الرجل والمرأة.

الفصل الثالث: بناء النهج: المسيرة التراكمية

يبدأ هذا الفصل باستعراض لأهم خصائص نهج التنمية البشرية، بين كونه شمولياً يحتوي على جميع ركائز المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتراكمياً لأفكار وطروحات واسعة، وتوليفياً لعدة أفكار وتجارب، وتطورياً وانفتاحياً دوماً على التجديد، وتشاركياً بين الأفراد والدولة والمجتمع المدني، وتوازنياً، حيث يحاول تحقيق توازن بين قدرات الإنسان وقدرات الطبيعة في الوصول إلى التنمية، وأخلاقياً يؤمن بوجود البشر، وتطبيقياً في رؤيته إلى ما ينبغي عمله، وأخيراً فهو نهج مستقبلي يتطلع نحو المستقبل، وما يجب أن يكون عليه رغم الصعوبات. ثمّ يشير الفصل إلى تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، التي بلغ عددها ١٨ تقريراً حتّى العام ٢٠٠٨ و٢٠ تقريراً حتّى العام ٢٠١٠، بداية من أول تقرير صدر في العام ١٩٩٠ عن مفهوم وقياس

التنمية البشرية. ومن ثمّ أصبح هذا التقرير بمثابة وثيقة مركزية للنهج، من حيث الترويج والدعوة إليه، وشرح مفهومه ومضمونه وآلياته ومقاييسه، وتوثيق تجاربه وعرض بياناته.

بعد ذلك، يتناول الفصل عدة موضوعات، أهمها ما يلي:

١ ـ الاعتبارات والقناعات: وهي تتناول علاقة البشر بالنهج في تخطّيهم لمجرد الإنتاج والدخل، إلى الحق بالتمتع بنوعية حياة معيّنة، وأيضاً علاقة الديمقراطية بالتنمية، والأسواق وأهميتها كوسيلة.

٢ ـ النمو الاقتصادي: كشرط ضروري، ولكن غير كاف لتحقيق التنمية البشرية المطلوبة. ومن ثمّ هناك ترابط متبادل بين كلّ من النمو والتنمية على المدى الطويل.

٣ ـ التوازن: يحدث التوازن بين كلّ من محتوياته على حدة، وكذلك بين خلق القدرات واستخدامها، وبين توسيع الخيارات ومستوى التحقق، وبين الرجل والمرأة، والحضر والريف، والأغنياء والفقراء، وغيرها من المحتويات: كالاستدامة والمعيشة والثنائية والإنفاق وغيرها.

٤ ـ السياسة الهادفة: يظهر دور السياسة المهم في الربط بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية من خلال ضمان تحقيق العدالة والمنافسة الكاملة في الأسواق الحرّة، لتحقيق الأهداف الثلاثة الأساسية: تخفيض الفقر، وخلق العمالة، وتحقيق الاندماج الاجتماعي.

وفي بانوراما للتنمية البشرية، يعرض الكتاب في هذا الفصل أهم مكوّنات النهج بين الخيارات الأساسية التي تتمثل في حياة طويلة، والتعلّم والمعرفة، ومستوى معيشي لائق، والخيارات المساندة، وتتضمن الحرية وحقوق الإنسان والكرامة واحترام الذات؛ والمرتكزات الأساسية التي تمثل قنوات، بل وسائل تحقيق تلك الاختيارات، كالإنصاف، والتمكين، والاستدامة، والتضامن الاجتماعي، والأمن، والمرتكزات المساندة، مثل الإنتاجية، وتجنيس التنمية، ومشاركة الأفراد، والحاكمية.

أخيراً، يختتم الفصل بأهم الآليات والأدلّة التي تتضمنها تقارير التنمية البشرية، وتعتمد عليها كمنافذ لتعزيز هدف التنمية البشرية المستدامة، حيث تتمثل في أشكال عدة لمساعدات التنمية الرسمية، وإعادة هيكلة الإنفاق، والمعونات الاجتماعية، وتمويل المشاريع الصغيرة. كذلك، هناك التقرير الوطني للتنمية البشرية الذي يربط بين التقرير الدولي والوطني، وأخيراً الأدلة والمقاييس المعتمدة من تلك التقارير الدولية السابق ذكرها، وأهمها **دليل التنمية البشرية** (*Human Development Index*) (HDI)، حيث إنّه الأكثر انتشاراً واستخداماً، وغيره من الأدلة التي تتعلق بالحرية، سواء البشرية أو السياسية، أو النوع أو الفقر، وغيرها.

الفصل الرابع: المرتكزات المحورية: الثنائيات التحليلية

يقدم هذا الفصل عرضاً للهيكل التحليلي للنهج في إطار «الثنائيات» التي تشكّله، والتي تبرز من خلالها ملامح «العقلانية» التي تحفظ تماسكه، وتميّزه من غيره من النماذج المقارنة. وتتجسد هذه

الثنائيات التحليلية في رباعية مترابطة تتضمن:

١ ـ **الثنائية الجامعة**: التنمية البشرية والاستدامة، حيث تقدّم صورة كلية للنهج تدمج بين هذين الطرفين الرئيسيين، وتعدّ هذه الثنائية مظلّة تحتوي بقية الثنائيات المكوّنة للنهج، بما فيه امتدادها المستقبلي الذي يجسّده بعد الاستدامة.

٢ ـ **الثنائية الدافعة**: القدرات والاستخدامات؛ تتناول طبيعة العلاقة بين تكوين القدرات البشرية من جهة، وإتاحة الفرص أمامها لاستخدامها بشكل منتج من جهة أخرى. ومن هنا يأتي موقعها كقاعدة يستند إليها النهج بأكمله، حيث يعزّز التكوين فرص الاستخدام الذي يعدّ لتحقيق المنافع.

٣ ـ **الثنائية المانعة**: النمو والتوزيع؛ تتضمن طبيعة ومتطلبات التفاعل بين النمو الاقتصادي ونمط توزيع منافعه. لذلك، فإنها الثنائية الأكثر جدلاً، حيث يصاحبها تناقض في الأيديولوجيات، واختلاف القناعات، على الصعيدين النظري والتطبيقي.

٤ ـ **الثنائية الرافعة**: الحاكمية والديمقراطية التشاركية؛ تتعلق هذه الثنائية مباشرة بطبيعة النظام السياسي الملائم لتفعيل تطلعات النهج، وبالتالي فهي شرط ضروري لتطبيق ذلك النهج. والنظام السياسي الذي يفتقد المساءلة والشفافية يفرض بيئة تمنع انفتاح الديمقراطية والمشاركة، وبالتالي تطوق فيه الخيارات البشرية، ومن ثمّ العدالة والعطاء.

تظهر مراجعة ماهية وبناء ومضمون نهج التنمية البشرية المستدامة أن هذا النهج يعتبر واسعاً في أبعاده، وشاملاً في محتوياته، ومتوازناً في مكوّناته، وإنسانياً في مضمونه وتوجهاته، مما يجعله أفضل نتاج على صعيد التنمية منذ عقود.

الفصل الخامس: المنابع الأصلية ـ موقع التراث العربي الإسلامي

يتطرق هذا الفصل بداية إلى عرض التباين بين نهج التنمية البشرية والتراث المتمثل في كلّ من القرآن الكريم والسنّة النبوية الشريفة، فيؤكّد إلهية التراث (من خالق سماوي) في مقابل دنيوية النهج (من نتاج الإنسان)، وبالتالي يكون أحادي المصدر، بينما تتعدّد مصادر النهج بحكم طبيعته التراكمية. كذلك يورد التراث المبادئ العامة لِكُلّ العصور التي يمارسها كلّ عصر بالشكل المناسب، على غير الحال بالنسبة إلى النهج، حيث يحدد المعيار والممارسة نسبياً، بحسب المكان والزمان، ومن ثمّ مهما اتسعت شمولية النهج (دنيا فقط)، من حيث التغطية والمضمون، لا يمكنها أن ترقى إلى مستوى التراث (دين ودنيا).

ثمّ يتناول أهم نقاط التلاقي بين النهج والتراث، ويلخصها في **الإطار العام**، الذي يستعرض فيه بداية القواسم المشتركة، كـ **الإنسانية**، فالبشر عند كليهما هم مقصد الدعوة في الأرض، والقاعدة، والهدف إلى التنمية، في ما سمّيت بـ «التنمية البشرية»؛ و**العالمية** في أنّها دعوة في الاثنين معاً إلى العالم كافة، بما فيه من اهتمام بالبشر وإدارة استخدام للموارد؛ وأخيراً **الشمولية** التي تنعكس في تغطية التراث، في جوانبه الروحية والمعنوية، للحياة ومخلوقاتها،

انطلاقاً من مبدأ التوحيد، وفي اتّساع حلقات تطور مفاهيم النهج في تتابع تقاريره السنوية المنصبّة على التنمية البشرية منذ مطلع التسعينيات.

ثمّ يتناول بعد ذلك قضيتين تتعلقان بهذا الإطار العام، هما:

١ ـ **موقع الإنسان**، فهو في التراث خليفة الله في أرضه: ﴿**وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة**﴾[١]، وفي النهج هو الهدف لتحقيق النمو وتوسيع الثروة.

٢ ـ **حقوق الإنسان** في الحياة تأكيداً لبداية واستمرارية الوجود الإنساني: ﴿**أنّه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً**﴾[٢].

وفي النهج أيضاً يؤكّد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذا الحق في المادة الرقم (٣) من وثيقته، وحرية الاعتقاد احتراماً لحرية الفكر، والمعرفة كمعيار تميّز الإنسان من بقية المخلوقات، والعدل تطبيقاً لمبدأ لتكافؤ فرص الحياة المكاني والزماني، والمساواة تعزيزاً لجوهر الإنسانية المشترك بين بني البشر من دون تمييز، والتعبير عن الرأي، والعمل، فهو تعبير مباشر لمسؤولية الإنسان كخليفة الله في إعمار الأرض وكسب رزقه، والشورى ضماناً للمشاركة في القرار، وغيرها من الحقوق الأخرى التي تدعم الحقوق الأساسية، كحقوق المرأة، وبناء الأسرة، والتنقل، واللجوء، وحقوق المستضعفين.

جميع هذه الحقوق هي مواقع التقاء بين النهج والتراث العربي الإسلامي في مضمونها وأسباب فرضها وجوهرها، وحتّى في واقع تطبيقها.

الفصل السادس: الثنائيات ورأس المال الاجتماعي في رؤية التراث

يقدم هذا الفصل عرضاً أكثر تفصيلاً للعلاقة بين النهج والتراث، استكمالاً للعرض المقارن الذي أورده الفصل السابق، ويأتي على صعيدين: الثنائيات والتراث، ثمّ رأس المال الاجتماعي والتكافل الاجتماعي.

سبق أن تم توضيح الثنائيات الأربع، ويأتي ذكرها في هذا الفصل لبيان علاقتها بالتراث والنهج. فـ **الثنائية الجامعة** تجسّد الإطار العام للنهج من خلال حرية الإنسان التي تعدّ جوهر التنمية البشرية بالمثل بالنسبة إلى التراث، الذي، كما ذكرنا من قبل، يقوم على مبدأ الاستخلاف للإنسان في الأرض. كذلك ينصبّ جوهر **الثنائية الدافعة** على تمكين الإنسان عقلياً وجسدياً ليستطيع توفير رزقه، وتحسين معيشته، وذلك من خلال المعرفة والتدريب والصحة، وهو ما ثبت في كلّ من التراث ﴿**وقل ربي زدني علماً**﴾[٣] والنهج من قبل. والثنائية الثالثة هي **الثنائية المانعة** التي تجسّد قضيتي تحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع منافعه، مما لهما أهمية

(١) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٣٠.
(٢) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٣٢.
(٣) المصدر نفسه، «سورة طه،» الآية ١١٤.

محورية في النهج، حيث تكون معياراً لنوعية الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة، وفي التراث كذلك من خلال إعمار الأرض (النمو) والعدالة والمساواة. أما الثنائية الرابعة والأخيرة، فهي **الثنائية الدافعة** التي يأتي دورها من خلال السياسة الحاكمة الديمقراطية، وهو أمر واضح بالنسبة إلى النهج الذي يسعى إلى تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع عن طريق التنمية والتراث في أمر الله للحكام بالعدل والقسط في قوله تعالى: ﴿**فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحبّ المقسطين**﴾(٤)

في الجزء الثاني من الفصل، يتناول الكاتب رأس المال الاجتماعي بجميع جوانبه، بداية من تعريفه، حيث يمثل علاقة اجتماعية تعاونية بين الأفراد محكومة بظرفي المكان والزمان، وماهيته وخصائصه وآثاره في التماسك الاجتماعي، ثمّ القضايا الأخرى، كالسياسات العامة والحاكمية وعلاقتهما برأس المال الاجتماعي، كذلك العولمة والعلاقة العكسية التي تربطها بالتماسك الاجتماعي.

هنا يأتي دور التكافل الاجتماعي، فهو يمثل أيضاً علاقة بين الأفراد للتعاون المتبادل على شكل عطاء نابع من إنسانية وتعاطف الطرفين لتحقيق أعلى درجة من المساواة، مما يترتب عليه تعزيز التماسك الاجتماعي.

يختتم الفصل بعرض أهم ما تضمّنته تقارير التنمية البشرية خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦) حول قضية رأس المال الاجتماعي ومتعلقاتها.

الفصل السابع: حوار هادف: قضايا في رحاب النهج

يركّز هذا الفصل على فلسفة وتوجّهات النهج وآفاقه، بالإضافة إلى أولوياته وبرامجه، وكذلك مواقع التوفيق والانتقادات الموجّهة إليه.

في البداية، يلخص الكاتب أهم توجّهات النهج التي سبقت مناقشتها سلفاً، وهي: منطلق التنمية من توسيع خيارات الأفراد، النمو الاقتصادي الذي لا يعدّ خياراً إنما ضرورة مطلقة، والاستهلاك كوسيلة للتنمية البشرية، والعمالة المنتجة حيث تمثل الركيزة التي يستند إليها نمط التوزيع العادل لمنافع النمو الاقتصادي، والأسواق التي هي آلية غير نافعة في توزيع منافع النمو ولا بُدَّ من إصلاحها، والدولة حيث الحاجة إلى سياسة حاكمة، والتجنيس، والأمن، والمشاركة، والحاكمية الوطنية، والاستدامة التي جوهرها أن تتاح لِكُلّ فرد الفرصة المتساوية في التنمية، والاستراتيجيات والبرامج، وأخيراً الحاكمية الدولية، نظراً إلى الحاجة إلى وجود بيئة دولية ملائمة لتحقيق أهداف النهج.

برزت أهم ملامح تطور النهج خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦) في تقارير التنمية البشرية المتتابعة سنوياً، ابتداء من مرحلة التكوين الأساسي من العام ١٩٩٠ إلى العام ١٩٩٣ لتأكيد محاور النهج، وانتهاء بالمرحلة الثالثة من العام ٢٠٠٠ إلى العام ٢٠٠٧ من حيث استكمال أبعاد البناء، وصولاً إلى الشمولية واستقرار «عقلانية» النهج وانفتاح

(٤) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٤٢.

آفاقه. وبعد هيمنة النمو الاقتصادي على أهداف التنمية، مما فصل بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي للتنمية، وبالتالي تأكد أنّه وسيلة وليس غاية، ومع تتابع الانتقادات الموجّهة إلى النهج، ظهر لها قبول واسع (المرحلة الثالثة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٦)) تمثل في تبنّي المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي، مناقشة محاوره المركزية، وقد اعتمدت منهجية النهج في البناء والتوجّه، ويستمرّ التطور.

هناك عدة تيارات للتوافق مع النهج، وأخرى لانتقاده. وقد تكرّرت الإشارة في تقارير التنمية البشرية (تقارير ١٩٩١، و١٩٩٢، و١٩٩٣، و١٩٩٤، و١٩٩٥) إلى أهم جوانب التوافق حول المفهوم والقضايا، في ما يتعلق بالاستهلاك، وإدامة النمو، وعدالة التوزيع، ودور الدولة، وكذلك الانتقادات التي وجهت إليه؛ فمنها انتقادات جدلية عن التوجه ضدّ النمو، والتركيز على تنمية القطاع الاجتماعي، ومحدودية إطار فاعلية النهج؛ وأخرى أكاديمية تتعلق بدليل التنمية البشرية، وكيفية قياسه للتنمية البشرية وطريقة حسابه؛ وأخيرة عن الحفاظ على البيئة والاستدامة.

أخيراً، الجانب التطبيقي لتوجهات النهج: الاستراتيجيات والبرامج بين الاهتمام بالإنفاق وإعادة توزيعه، والمعونات الخارجية (١٩٩١)، والأسواق (١٩٩٣)، وسياسات تخصّ العمالة (١٩٩٦)، والقضاء على الفقر (١٩٩٧)، وضمان الحدّ الأدنى للاستهلاك (١٩٩٨)، وغيرها من أولويات حقوق الإنسان تباعاً حتّى العام ٢٠٠٢ (أهداف الألفية للتنمية).

الفصل الثامن: مأزق استراتيجية التنمية الدولية

نبدأ ببعض الملامح الأساسية لموقف النهج من تطورات استراتيجية التنمية الدولية منذ إصدار التقرير الأوّل للتنمية البشرية: محدودية إنجاز أهداف التنمية البشرية، ومن ثمّ الإخفاق في تخفيف عبء الدول النامية، وإلقاء مسؤولية مجهود التنمية على كاهل الدول النامية، رغم سيطرة الدول الصناعية على قرارات التمية الدولية، وتأثير العولمة سلباً في الدول النامية بتوسيع فجوة الدخل بينها وبين الدول الصناعية، وكذلك انتشار البطالة وعدم المساواة في الدول النامية بشكل مستفحل.

وبالتالي، لا بُدَّ من أن تشكّل هذه التطورات صدمة لمسار النهج نحو تحقيق أهدافه، حيث جاءت مراحل تطوره في بدايتها منتعشة، ثمّ انتكست في مراحلها الراهنة. وقد عكست تقارير التنمية البشرية تباعاً هذه الصورة عبر سنوات صدورها من خلال استراتيجيات التنمية الدولية وحصاد العولمة والحاكمية العالمية.

ولعل أهم ما تطرق إليه هذا الفصل خلال عرضه لتقارير التنمية البشرية تباعاً لبيان تطور الاستراتيجيات والسياسات، هو تلك المنظومات الدولية المسيطرة على عملية اتخاذ القرارات والسياسات الدولية، ومن ثمّ قيادة عجلة التنمية البشرية وتوجيهها إلى مصلحتها العامة فقط. وقد أولت تقارير التنمية البشرية أهمية كبيرة لقضية الحاكمية العالمية، التي تتكوّن منظومتها من أربعة مستويات أساسية تتمثل في: المنظومة السيادية، وهي مجموعة الدول الثماني،

مصدر التوجيه واتخاذ القرار الدولي؛ ومنظومة المؤسسات الدولية، وتتكون من صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، ويتجسّد دورها في إيجاد الآليات الهادفة إلى تفعيل التوجيه نحو التنفيذ الفعلي الذي تساهم فيه بذاتها أحياناً كثيرة؛ و**الشركات المتعدية الجنسية** المسؤولة عمّا يعرف بتدويل الإنتاج؛ و**منظمة الأمم المتحدة**، وتشكّل المظلة الكبرى لجميع التجمّعات الدولية الهادفة إلى تنظيم واستقرار العلاقات الدولية، ولكن رغم هذه الأهمية إلا أنّها إما مهمشة أو أنّها منصاعة.

ولما لهذا الموضوع من أهمية بالغة على المستويين المحلي والدولي، نقدم في ما يلي أهم الملاحظات العامة التي تحاول أن تستلهم بعض أبعاد الموضوع البارزة:

● هيمنة الدول الغنية كلياً على القرار الاقتصادي الدولي، والمستفيد الأعظم من نتائج قراراتها هي شركاتها الكبرى بشكل غير مباشر.

● مؤسسياً، بقيت المنظمات الأساسية ـ ثلاثية صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية ـ قائمة مع اتّساع سطوتها، خاصة في ما يتعلق ببروز منظمة التجارة العالمية، انتقالاً من الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الغات) منذ مطلع العام ١٩٩٦، التي أعطت دفعة قوية لزخم العولمة.

● الشركات الكبرى هي مصدر إبداعات العولمة وحركتها الديناميكية.

● بدلاً من أن تكون مبادرة الانفتاح على العالم بين الدول، أضحت فرضاً خارجياً تمليه قواعد اللعبة التي لا تملك الغالبية الساحقة منها تغيير شروطها، حيث تحوّلت قاعدة القرار من موقعها القومي إلى الدولي بشكل كامل. كما تمّ أيضاً اختزال المواقع النسبية للدول النامية تحت ضغوط تهميشها المستمرة، مما أدى إلى تحول العلاقات الدولية عملياً إلى نظام مختلّ هيكلياً: شمالي مهيمن، وجنوبي مذعن.

● تظهر حركة الحاكمية الدولية في الممارسة درجة عالية من التنسيق بين أطرافها الأساسية الثلاثة، منذ السبعينيات خاصة، واستمر ليبلغ مداه في «قناعة واشنطن» (*Washington Consensus*) في فلسفة إدارته لاستراتيجية التنمية الدولية.

أخيراً، يعرض الفصل بعض التغييرات الجوهرية في الحاكمية الدولية القائمة إذا ما كان هناك أمل لتحقيق أهداف التنمية البشرية، ويدعمها أيضاً بتقارير للتنمية البشرية لعدة سنوات.

الفصل التاسع: معاناة التنمية أم تنمية المعاناة؟

لو تتبعنا العلاقة بين مجاميع الدول المتقدمة والنامية، نلمس في الجوهر أنها علاقة بين رائد وتابع، حيث يؤكّد هذا الظرف فشل مجهود التنمية الدولية، للعقود الخمسة الماضية، في تقليص الفجوة في الدخول والثروات بين دول المجموعتين، ويزيد من البؤس تفاقم اختلال قدرات الدول النامية.

بداية من مفهوم التنمية، لم يتعدّ تحقيق المزيد من الإنتاج السلعي عند الدول الصناعية، من حيث إنّه مجال ريادتها في الأساس، بل إنها خلقت البيئة الدولية الملائمة لذلك على حساب حرية القرار

والاختيار عند الدول النامية، فحققت تلك الدول الصناعية ثروات ودخولاً مقابل بطالة وفقر في العالم النامي. ومن هنا يتضح سلم أولويات الدول المتقدمة بين اعتبارات النمو أو التطوير الاجتماعي، ما فرض على الدول النامية الاستجابة لنداء كليهما معاً، من دون أي اختيار لأولويات أو بدائل من حيث محدودية إمكانياتها وقدراتها، وهذا ما جعلها تعاني حالة من «التنمية الإحباطية» تجاوزت مرحلة التبعية إلى الاعتمادية.

ولا يمكن أن ننسى دور العولمة في زيادة أعباء تلك الدول التي باتت فقيرة بحكم سيطرة الأخرى على القرار والقدرات، فعلى الرغم من تباين آثار العولمة الإيجابية والسلبية في مختلف الدول، إلا أن الأمر بالنسبة إلى الدول النامية كان حاسماً: فهي اليوم تتعايش مع «ردّة تاريخية» شاملة يحركها «المركز» المتناسق الحركة، وتتحمّل أعباءها «الأطراف» المتناثرة التوجه، ذلك أن حصيلة كلّ هذا الذي يقع تؤكد أن النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، الذي تهيمن عليه الدول الصناعية الكبرى والمتحكّمة في تحديد أهدافه ومساراته، يفتقد العدالة والمساواة بين الأمم المشاركة فيه. فالدول النامة تدخله وإمكانياتها غير متكافئة، وتخرج منه بمنافع غير متوازنة. لقد تحول مجهودها من «معاناة التنمية إلى تنمية المعاناة».

خاتمة

في مقدمة هذا الكتاب، ورد أن ولادة النهج في العام ١٩٩٠ مثلت في آن واحد ثلاثية متناغمة: فهو بيان بفشل، ولمسة أمل، وبرنامج عمل. يعود هذا الفشل إلى استراتيجية التنمية الدولية التي أخفقت في تجاوز الاختلال في توزيع الدخل والثروة دولياً، وفي تحقيق العدالة والمساواة بين الأمم على صعيده. فما زالت مؤسسات العولمة تمعن في الاستزادة من مغانم اختراق حدود الدولة المتراجعة، وانشطرت الإنسانية إلى متقدمة ونامية تحياها شعوب مع الفقر والعلل. والخلاصة، أن «النهج لا عيب فيه، ولا لوم عليه»، وإنما قاده نظام عالمي يتخلّله القصور ■